AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

# تنويع الإيرادات والضغط على النفقات احدى وسائل معالجة عجز الموازنة العامة في العراق

**أ.م.د احمد عباس عبدالله**
**جامعة الفلوجة/ كلية الادارة والاقتصاد**
**ahmedabas67@uofallujah.edu.iq**

**المستخلص**

تعد الإيرادات والنفقات العامة من اهم أدوات السياسة المالية، اذ تسهم الإيرادات والنفقات العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال سد العجز الحاصل في الموازنة العامة لتنفيذ السياسات العامة الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اذ يعزز من قدره الحكومة على تحقيق التوازن العام في مؤشر عجز الموازنة ، إذ أظهرت نتائج البحث ان زيادة الإيرادات العامة توثر وبشكل فعال في تقليل العجز الحاصل في الموازنة العامة من خلال رفع مقدار العملة الاجنبية الداخلة للبلاد لسد العجز في الموازنة العامة ، وأظهرت نتائج البحث ان تنويع الإيرادات العامة يؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ولخص البحث على ضرورة تنويع الإيرادات العامة في الدولة العراقية، فضلاً عن تقليل نسبة الانفاق العام الذي له اثر ايجابي على عجز الموازنة اذ ان العلاقة بين النفقات العامة و عجز الموازنة كان طردية مما يعني ان تقليل الانفاق العام سيكون له اثر ايجابي على العجز في الموازنة العامة ، وذلك لأهمية سد العجز الموازنة العامة من تأثير ايجابي على تحقيق الاستقرار وضبط التقلبات الاقتصادية في العراق .

**الكلمات المفتاحية:** الإيرادات العامة، النفقات العامة ، عجز الموازنة، العراق.

## المقدمة:

يعد موضوع تنويع الإيرادات العامة من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام العديد من بلدان العالم؛ ولاسيما البلدان النامية التي تعتمد على مصدر واحد من الايرادات العامة في تمويل موازناتها العامة السنوية ، والأمر الذي دفعها الى البحث عن مصادر أخرى من أجل تقليل العجز الحاصل في موازناتها العامة وبالمقابل لابد لهذه البلدان أن تسعى جاهدتاً الى التقليل من الانفاق غير الضروري الذي لا يخدم اقتصاداتها ، وفيما يتعلق الامر بالعراق باعتباره جزءاً من هذه البلدان ولكنه يختلف عنها، فالعراق لديه الكثير من الموارد الطبيعية بغض النظر عن النفط الذي تحتوي اراضي المختلفة ، ولكن للأسف الشديد سوء ادارة تلك الموارد جعلت من العراق يعتمد على مورد واحد وهو (النفط الخام) في تمويل موازنته العامة بالإيرادات سنوياً علماً بأن هذا المورد معرضاً لتقلبات الاسعار التي تحصل في الاسواق العالمية، لذلك

لابد للعراق أن يعيد النظر في سياساته، وأن يعمل على تنويع ايراداته ويقلل من نفقاته غير الضرورية التي يسودها الغموض والاستفهام من أجل تقليل العجز الذي يحصل في موازنته سنوياً .

**اهمية البحث:**

تأتي اهمية البحث من العنوان الذي يحمله، فضلاً عن أن الموضوع يلقى في الحاضر اهتماماً على الصعيد الدولي والمحلي لما له من اهمية كبيرة في ظل التحولات الراهنة ومن جهة اخرى اعطاء صورة واضحة عن الاقتصاد العراقي وما لها من تأثير مباشر عبر الايرادات العامة والنفقات العامة للضغط بعض فيهما من أجل سد العجز الحاصل في الموازنة العامة في الحياة الاقتصادية، ومن ثم، فأن تنويع الإيرادات العامة يؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق.

**مشكلة البحث:**

تأتي مشكلة البحث من خلال اعتماد العديد من البلدان ومنها العراق على الايرادات التي يكون مصدرها قطاع واحد دون مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو ما يعرض موازنة تلك البلدان الى العجز بسبب زيادة النفقات العامة وهو ما يحاول البحث الاجابة على التساؤل الآتي:

هل هنالك تأثير مباشر من المتغيرات المستقلة الايرادات العامة والنفقات العامة على عجز الموازنة في العراق.

**فرضية البحث:**

يستند البحث على فرضية اساسية مفادها: -

1. هناك علاقة معنوية ايجابية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة على الموازنة العامة في العراق.
2. هناك علاقة معنوية سلبية بين النفقات العامة والايرادات العامة على الموازنة العامة في العراق.

**هدف البحث:**

يهدف البحث الى التعرف على واقع الإيرادات العامة، والنفقات العامة ودورهما في معالجة عجز الموازنة العامة، فضلاً عن ذلك يهدف الى تحليل العلاقة ومدى فاعلية الإيرادات العامة والنفقات العامة على سد العجز الحاصل في الموازنة العامة في العراق لاسيما بعد عام 2003.

**منهج البحث:**

من أجل اثبات فرضية البحث وتحقيق اهدافه والحصول على نتائج تخدم البحث، فقد اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي - التحليلي والمنهج الاستقرائي من أجل معرفة العلاقة بين متغيرات البحث.

**هيكلية البحث:**

قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة:

اذ اشتمل **المبحث الاول** على الإطار النظري والمفاهيمي للإيرادات العامة والنفقات العامة وعجز الموازنة.

و تضمن **المبحث الثاني** تحليل واقع الايرادات العامة و النفقات العامة و عجز الموازنة .

اما **المبحث الثالث** فقد تضمن تأثير العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة على عجز الموازنة العامة في العراق .

**المبحث الاول : الاطار النظري و المفاهيمي للإيرادات العامة و النفقات العام و عجز الموازنة .**

**اولا: مفهوم الايرادات العامة:**

عرفت الايرادات العامة بأكثر من تعريف وفقاً لرؤية أو وجهة نظر الباحث او الكاتب فقد عرفت على أنها مبالغ مالية تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة ومحددة وذلك بهدف تغطية نفقاتها العامة وتمويلها **(ناصر،4:2019)** ،وذلك من خلال زيادتها وتعدد انواعها فلم تقتصر على الايرادات الاعتيادية والمتمثلة ( الضرائب والرسوم وايراد املاك الدولة)، وهي ايرادات تتصف بالدورية والانتظام، انما سعت للتطور في الايرادات العامة لتشمل ايرادات غير اعتيادية والمتمثلة (القروض والاصدار النقدي)، والتي يمكن ان تحصل عليها الدولة بشكل غير منتظم وخاصة عندما يحدث هناك عجز في الموازنة العامة. **(نصر الله،6:2007).**

**ويتضح من التعريف:** على انها ايرادات نقدية تحصل عليها الحكومة من مصادر مختلفة سواء كانت داخلية او خارجية، وذلك بهدف تغطية نفقاتها العامة سواء كان الهدف اجتماعي او اقتصادي او سياسي بينما يرى الباحث بأن الايرادات العامة ما هي الا مبالغ أو دخول مالية يحصل عليها البلد المعني من خلال النشاطات الاقتصادية المختلفة التي يقوم بها او الخدمات التي يؤديها لأبناء البلد.

**ثانيا: انواع الايرادات العامة:**

يمكن تصنيف الايرادات التي تحصل عليها الدولة الى ما يلي :

**1- ايراد املاك الدولة (الدومين):**

وتقسم ايرادات املاك الدولة (الدومين) على قسمين هما:**(عبد الحميد،253:2010).**

أ- **الدومين العام**: والذي يشمل جميع ممتلكات الدولة العامة، والمعدة للاستخدام العام مثل: المباني الحكومية والطرق والمواصلات والجسور والمكتبات العامة.

ب- **الدومين الخاص**: الذي يشمل جميع الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة والمناجم والغابات والمشاريع الانتاجية كالمصانع والاليات والدومين المالي.

**2-الضرائب:** وتعَّد ايراد الضرائب من المظاهر الحضارية في المجتمع، كما ان الالتزام بدفع مستحقاتها يعد واجباً وطنياً، لذا تسعى كافة الدوائر الضريبية في الدولة الى تقديم الخدمات للمكلفين بالشكل الذي يسهم في زيادة الايرادات الضريبية**(خليل،واللوزي،250:2013)** ، **او هي** مبالغ نقدية تحصل عليها الدولة جبراً من الافراد دون مقابل وتستخدم ايراداتها لتغطية نفقات الدولة ولتحقيق اهداف الدولة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً**(ناشد،120:2006).**

**3-الرسوم:** يعد الرسم من الايرادات المنتظمة للدولة والتي تحصل عليها من المكلفين بدفعها، في تمويل نفقاتها العامة، اذ يدفعها الافراد في كل مرة التي يطلب بها خدمة ذلك الرسم فهي ترجع للمكلف بخدمة كما ينتفع بها القطاع العام للدولة ومثل ذلك، رخصة القيادة واصدار الجواز فهي تنطوي على منفعة خاصة تعود على الفرد المنتفع بها وخدمة عامة ينتفع بها المجتمع ككل**(عبد الحميد،55:2005).**

**4- القروض العامة:** وهو مبلغ مالي تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء الى الافراد او الى المصارف او المؤسسات المالية الاخرى، وتتعهد الدولة بدفعه مع فوائده السنوية المحددة عن طريق المبلغ المدفوع على ان ترد هذا المبلغ دفعة واحدة او على شكل اقساط سنوية وفقاً لشروط القرض**(العاني،129:2018).**

**5-الاصدار النقدي الجديد:** قد تلجأ الدولة لتفعيل اداة الاصدار النقدي عند حدوث عجز في الموازنة العامة في بعض الاحيان، ويعُّد من مصادر تمويل الموازنة العامة، وذلك عندما تعجز عن تغطية نفقاتها العامة، التي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي الذي لا تقابله اي زيادة في عرض السلع، مما يؤدي الى ارتفاع في مستوى الاسعار، فضلاً عن ذلك يختلف الاصدار النقدي الجديد في البلدان النامية عن الدول المتقدمة، ففي الدول المتقدمة لا يشكل الاصدار النقدي الجديد خطراً على نشاط اقتصادها، وذلك بسبب امتلاكها جهاز انتاجي يتمتع بمرونة، اما في البلدان النامية فان الجهاز الانتاجي لديها غير مرن، مما يعني اصدار نقدي جديد يشكل خطراً كبيراً على اقتصادها، مما يعني عدم استجابة الجهاز الانتاجي الذي يتمتع بمرونة كبيرة للزيادة الحاصلة في الطلب الناجمة عن اصدار نقدي جديد، مما يؤدي ذلك الى حدوث تضخم داخل الاقتصاد**(دراز، واخرون،41:2006-43).**

**ثالثا: مفهوم الإنفاق العام.**

يعد الإنفاق العام أداة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة، التي تقوم سلطتها المالية بتنفيذها، من أجل تحقيق اهدافها الاجتماعية والاقتصادية التي ترمي إليها في مدة زمنية معينة، وتطور مفهوم الإنفاق العام مع تطور دور الدولة، بانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، ثم بعد ذلك إلى الدولة المنتجة، لذلك فإن هيكل الإنفاق العام في نموذج الدولة المتدخلة يختلف عن نموذج الدولة الحارسة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العام، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة آثار الإنفاق الاقتصادية، لا سيما في الأنفاق الاستثماري أو الإنفاق الهادف الى إعادة توزيع الدخل. **(الحسيني ، 2008: 107)**، كما يعرف بأنهُ "مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها بشكل كمية معينة من المال خلال مدة زمنية معينة، من أجل إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمهُ هذه الدولة **( منصور، 2004: 23)** بينما يرى الباحث بأن الانفاق العام ما هو الأ اسلوب تلجأ اليه الدولة من أجل اشباع الحاجات العامة للمجتمع وتحقيقاً للأهدافها الاقتصادية والاجتماعية دون التمييز بين مكونات المجتمع المعني.

**رابعا: العناصر الاساسية للأنفاق العام :**

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نلخص أهم العناصر الاساسية للإنفاق العام وتوضيحها كالاتي: -

1- **النفقة العامة مبلغ نقدي.**

تستخدم الحكومة جزءًا من الموارد الاقتصادية للمجتمعات لإنتاج وتلبية الحاجات العامة، إلا إن الحصول على تلك الموارد واستخدامها للقيام بوظائفها في مختلف المجالات من بناء المدارس وتوفير الخدمات التعليمية، وبناء المستشفيات، وتوفير الرعاية الصحية، وتأسيس المحاكم، وتوفير الخدمات القضائية وتطوير الجيوش وتقدم خدمات الدفاع وتأسيس أقسام الشرطة وتوفير الأمن الداخلي وغيرها، كل هذه الخدمات يستوجب على الحكومة إنفاق مبالغ نقدية من المال للحصول على الموارد المطلوبة وتشغيلها وتقديم الخدمات العامة، والجزء الأكبر من إنفاق الحكومة يتركز على الأنشطة الاقتصادية المختلفة يكون في شكل نقدي. **(حمد ، 2021: 363-362)**

**2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام.**

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تكون صادرة عن شخص من أشخاص القانون العام كالدولة أو الهيئات العامة الوطنية، الادارة المحلية (الولايات، البلديات)، أي ان النفقات التي تصدر عن الأشخاص الطبيعيين لا تعد نفقة عامة حتى لو كان هدفها تحقيق مصلحة عامة كبناء الجامعات أو المدارس (الأهلية) ذلك لأن الاموال التي أُنفقت تعد اموالاً خاصة وليست عامة. **( منصور، 2004: 23)**.

**3- الغرض من الإنفاق.**

من الطبيعي أن يكون الهدف من الإنفاق العام هو تلبية الاحتياجات العامة، وتحقيق المصالح العامة، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة، ويستند هذا العنصر على سندين **(الحاج، 2009: 112)** هما:

أ- يتلخص في أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تقوم الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة بإشباعها نيابة عن الأفراد ومن ثم يلزم أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة.

ب- فيتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا تكفي لتحقيق هذه المساواة أذا أُنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية دون غيرهم إلا إن هناك صعوبة في كثير من الأحيان في معرفة ما إذا كانت حاجة ما هي من الحاجات العامة أم لا، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد الحاجة العامة تحديداً موضوعياً.

**خامسا: مفهوم عجز الموازنة :**

يعد عجز الموازنة العامة واحداً من أهم المشكلات التي تواجه واضعي السياسة المالية سواء في العالم او العراق ويحصل عجز الموازنة الحكومية عندما تنفق الحكومة أكثر مما تتحصل عليه من إيرادات لذا يمكن تعريف العجز على أنه الزيادة في مجموع إنفاق الحكومة على الإيرادات الحكومية) أي أنه مقدار ما تنفقه الحكومة كل سنة بما يفوق ما تفرضه من ضرائب ورسوم وإيرادات تحصل عليها**(سالم،246:2011) .**

**سادسا : اسباب عجز الموازنة :**

هنالك أسباب عدة تؤدي إلى حصول العجز في الموازنة العامة ومن أهم هذه الأسباب ما يأتي:

1. **الأسباب الاقتصادية:**

إن عدم تحقق كفاءة الموازنة العامة تعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عجز الموازنة الحكومية، فإن تحقق الكفاءة تعد أمرا ضروريا لتحقيق الأهداف الاقتصادية، لذا يتوجب على الحكومة وضع خطة للأنفاق العام وتوزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات والعمل على ترشيد النفقات الحكومية، وتحديد الأولويات من خلال تخصيص جزء من الانفاق لرفع النمو الاقتصادي ولأجل تحقيق الكفاءة يجب توجيه الموارد الاقتصادية نحو الإنتاج والاستثمار بقدر أكثر من توجيهها نحو الاستهلاك**( الخطيب وشامية، 2003 :270)** غير العقلاني .

2. **الأسباب المالية:**

إن زيادة ظاهرة التهرب الضريبي سواء كان تهرب كلي أو جزئي بسبب عدم وجود قوانين أو تشريعات و عقوبات على المتهربين، وعدم حصول الدولة على الإيرادات الضريبية، ويرجع سبب ضعف الطاقة الضريبية في البلدان النامية إلى انخفاض متوسط دخل الفرد وكثرة الإعفاءات الضريبية وانخفاض الوعي الضريبي، فضلا عن جمود النظام الضريبي، وتفشي حالات الفساد المالي والإداري في دوائر الدولة وبروز ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة للضريبة أو على الخدمات العامة كرسوم الكهرباء والماء، الأمر الذي أدى إلى ضياع المال العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع العامة وعدم صرف المبالغ المخصصة لها، مما يؤدي إلى حصول العجز في الموازنة العامة للدولة **(علوان، 2019 :311)** المعنية .

3. **الأسباب الاجتماعية:**

أما فيما يتعلق بالأسباب الاجتماعية فإن زيادة عدد السكان على المستوى العام في البلدان النامية، فضلاً عن هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المدن الصناعية الكبيرة، وما ترتب عليه من مسؤولية على الحكومة اتجاه مجتمعاتها من توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، فضلا عن إقامة المشاريع العامة، والاهتمام بالخدمات والمرافق العامة للدولة من مستشفيات وطرق وجسور ومدارس، إذ أصبح الأفراد يطالبون الحكومة بأداء واجباتها اتجاههم، مما يترتب على الدولة ان تزيد من نفقاتها العامة لتلبية الحاجات المتزايدة **(العبيدي، 2021 :164)** للسكان .

4. **الأسباب الإدارية**

وتشمل التوسع الذي يحدث في الجهاز البيروقراطي للدول النامية وكذلك زيادة مقدار الاتفاق العام الذي تقدمه الدول للأعداد المتزايدة من الموظفين، فضلا عن أن هنالك عددا كبيرا من الدول التي تعهدت بتعيين خريجيها من المعاهد والجامعات كوسيلة لمكافحة البطالة من دون مراعاة الحاجات الحقيقية، وهذا بدورة أدى إلى زيادة التكاليف العامة كالرواتب والأجور على الموازنة العامة للدولة، وبسبب نقص التخطيط هنالك عدد كبير من الموظفين اصبحوا غير منتجين مما تسبب في ظهور البطالة المقنعة، وهنا يتوجب على الدول ان تهتم ببرامج التخطيط وإعادة هيكلة القوى العاملة بما يتناسب مع توسع العمالة وزيادة مقدار الاستثمار الحكومي **(الكتبي، 2008: 137 -138).**

**5. الأسباب السياسية:**

بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي تمر بها دول العالم وبالأخص الدول النامية وغياب المناخ الاستثماري الملائم، أدت إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، وعزوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في هذه البلدان، فضلا عن تطور العلاقات السياسية الدولية وزيادة التمثيل الدبلوماسي والمشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن ذلك ان اهتمام الدولة الحديثة بالفئات الاجتماعية ذات الدخول المحدودة وتقديم الخدمات الضرورية إليها وما يتطلبة كسب رضا الناخبين وأفراد الشعب كوسيلة لاستمرار النظام السياسي مما يترتب عليه من زيادة في الاتفاق العالم(**زكي، 14:1992**).

وعليه يمكن القول: إن هذه الاسباب وغيرها تعطي صورة واضحة عن العجز الذي تصاب به الموازنة العامة سواء في البلدان النامية او في العراق باعتباره جزءاً من تلك البلدان.

## المبحث الثاني : تحليل واقع الايرادات العامة والنفطية والنفقات العامة وعجز الموازنة و العلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

### اولا: تحليل واقع الايرادات العامة والنفطية والنفقات العامة في الاقتصاد العراقي .

تتطلب عملية الإنفاق أن يكون لدى الحكومة الموارد المالية اللازمة للقيام بذلك الانفاق، كما ان الانفاق احد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية ومثلما ان الانفاق احد أدوات السياسة المالية فان الإيرادات العامة ايضاً هي إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تسعى الحكومات إلى إدارة الاقتصاد من خلالهما، ولأن الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من أجل استخدامها لإدارة الاقتصاد ككل، التي يتم استحصالها لدفع النفقات العامة ، وبالتالي فإن تحليل الإيرادات العامة في الموازنة العامة لتحديد كفاءتها، والحقيقة أن عائدات النفط تهيمن على الايرادات العامة في العراق، بسبب ضعف النظام الضريبي وانتشار الفساد في معظم كالدوائر والاجهزة الحكومية وخاصة المنافذ الجمركية، مما تسبب في اختلال الموازنة العامة وتعميق الفساد في الاقتصاد العراقي.

يتضح من خلال الجدول (1) والشكل (1): إن الإيرادات العامة في العراق خلال المدة (2004-2023) كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، إذ بلغت الإيرادات العامة عام (2004)(32982736) مليون دينار مسجلة بذلك ادنى قيمة لها خلال مدة البحث ، ثم اخذت الإيرادات العامة بالارتفاع خلال المدة (2005-2008) اذ بلغت (40453890) مليون دينار عام (2005) وبمعدل تغير سنوي (22.57%)، ثم اخذت الإيرادات العامة بالارتفاع التدريجي لتصل إلى (80.641.182) مليون دينار عام (2008) وبمعدل تغير بلغ (47.56%)،ويأتي هذا الارتفاع في قيم الإيرادات العامة، بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع الطلب على النفط الخام العراقي وزيادة اسعار النفط الخام عالمياً وزيادة صادرات النفط العراقية، بسبب الزيادة العامة في نمو الاقتصاد العالمي ، وهذا يعد دليلاً واضحاً على تأثير الازمات الخارجية ان كانت سلبية او إيجابية على الاقتصاد العراقي خلال تلك المدة، ثم استمرت الإيرادات العامة بالارتفاع خلال المدة(2009-2012) إذ بلغت الوفرة المالية للإيرادات العامة ذروتها في عام (2012)، اذ بلغت (119466224) مليون دينار وبمعدل تغير (9.80%)،إذ لم تستغل هذه الوفرة المالية بالصورة الصحيحة وانشاء مشروعات عملاقة التي يمكن ان تدر على الاقتصاد العراقي موارد مالية يمكن الاستفادة منها في مواجهة الازمات المالية، التي تؤثر على الاقتصاد العراقي بشكل مباشر كونه اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر دخل واحد وهو النفط، اما خلال المدة (2013-2017)

اخذت الإيرادات العامة بالانخفاض إذ بلغت عام (2013) (113660075) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (4.86-%)، إذ شهدت الايرادات النفطية انخفاضاً هي الاخرى وذلك بسبب الركود الذي اصاب اقتصادات العالم، وانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية ولأن العراق يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية مما انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي، رافق ذلك الحرب على عصابات داعش الإرهابية وما تطلبه من زيادة في النفقات العامة لا سيما العسكرية، نتج عنه حدوث عجز في الإيرادات العامة خلال عامي( 2015 و2016)،ثم عاودت الإيرادات العامة بالارتفاع مرة اخرى، فخلال عام (2018) بلغت (106569834) مليون دينار، وبمعدل تغير (37.65%)، وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام، ثم شهدت الإيرادات العامة تراجعاً خلال العامين (2019-2020) إذ بلغت عام (2020)(63199689) مليون دينار، مسجلة بذلك ادنى معدل تغير سالب خلال مدة البحث إذ بلغ (41.25-%)، جاء ذلك الانخفاض نتيجة لتدهور اسعار النفط عالمياً بسبب تفشي وباء كورونا العالمي وغلق جميع المنافذ الحدودية بين الدول، الى جانب قرارات اجتماع أوبك بلس (OPEC) التي اكدت على تخفيض الإنتاج اليومي (مليون برميل ) فضلاً عن انخفاض مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة، وبسبب اعتماد إيرادات العراق بشكل يكاد يكون كلي على انتاج القطاع النفطي صاحبها زيادة في معدل النفقات العامة، لا سيما الصحية منها للحد من انتشار الوباء، ونتج عن ذلك عجز مالي في الموازنة العامة للعامين (2019) و(2020) ، إذ ان الايرادات العامة زادت في عام (2021) وقد بلغت (109081500) مليون دينار و التي تحسنت بعد فتح البلدان التجارة الخارجية قليلاً ،ثم عاودت الايرادات العامة الى الارتفاع في عام (2023) اذ بلغت (174352421) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (7.83%) بسبب ارتفاع اسعار النفط عالميا و تحسن الوضع الصحي و الاقتصادي .

يتضح من الجدول (1) والشكل البياني (2): ان الاتجاه العام للنفقات العامة كان متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، خلال مدة البحث (2004-2023)، ففي عام (2004)كانت النفقات العامة (32117491) مليون دينار، وكانت أدنى نسبة لها خلال مدة البحث بلغت (26375175) مليون دينار ومعدل تغير سالبة بلغت نسبته (17.88-%) عام (2005) إذ ان النفقات العامة شهدت انخفضاً واضحاً وذلك بسبب انخفاض العائدات النفطية التي تعتمد عليها الإيرادات العامة، إذ شهدت تلك المدة اضطرابات امنية نتج عنها تراجع العوائد النفطية، ثم اخذت النفقات العامة بالارتفاع التدريجي فخلال المدة (2006-2009) إذ بلغت قيمة النفقات العامة في عام (2008)(59403375) مليون دينار بسبب زيادة رواتب الموظفين، وارتفاع الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات ، ثم تستمر النفقات العامة بالارتفاع التدريجي فخلال المدة (2010-2013) إذ بلغت (119127527) مليون دينار وبمعدل تغير (13.30%) في عام (2013)، ويعود سبب ذلك إلى اتساع حجم نفقات الدولة وتفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي فضلاً عن هدر المال العام، الذي ادى إلى ضياع جزء كبير من الموارد المالية للدولة ، ثم عاودت النفقات العامة بالانخفاض مرة اخرى مقارنة بالسنوات السابقة، فخلال المدة (2014-2018) بلغت قيمه النفقات العامة (82813611) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ (26.19-%) عام (2015)،إذ استمر هذا الانخفاض بشكل متذبذب حتى عام (2017)، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض اسعار النفط مما ادى إلى انخفاض الإيرادات العامة وتوجيه الجزء الاكبر نحو النفقات العسكرية بسبب الحرب ضد عصابات داعش الارهابية ، وهذا ما ادى إلى زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة وزيادة الاختلالات الهيكلية في النشاط الاقتصادي بسبب الاعتماد الرئيسي على العوائد النفطية، اما خلال عام (2020) ارتفعت قيم النفقات العامة، إذ سجلت (76082443) مليون دينار وذلك بسب انخفاض اسعار النفط عالمياً وتراجع الايرادات النفطية من جهة وتفشي جائحة كورنا وارتفاع النفقات الموجهة نحو القطاع الصحي من جهة اخرى. نتج عنه عجز في الموازنة العامة خلال تلك المدة،

وخلال عام (2023) عاودت النفقات العام الى الارتفاع اذ بلغت (123465731) مليون دينار و بمعدل تغير سنوي (5.56%) بسبب ارتفاع الايرادات العامة نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتحسن الوضع الصحي و الاقتصادي ، أما بالنسبة للإيرادات النفطية التي تساهم بالجزء الاكبر في الايرادات التي تدخل الموازنة العامة سنوياً فقد شهدت هي الاخرى تذبذباً واضحاً بين (الارتفاع والانخفاض) خلال مدة البحث ففي عام (2004) بلغت الايرادات النفطية ما قيمته (24160.0) مليون دينار وهي أدنى قيمة خلال مدة البحث بسبب تبعات احتلال العراق عام (2003)،وبعد مرور عام ارتفعت الى (39625.0) مليون دينار واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى (50744.0) مليون دينار عام (2007) وعند حلول عام (2008) ارتفعت الايرادات النفطية لتصل الى (74357.0) مليون دينار ، وبعد مرور 6 أشهر حدثت الازمة المالية العالمية والتي أثرت بشكل واضح على الايرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية ، واستمرت الايرادات بالانخفاض من جراء ذلك حتى وصلت الى (51719.0) مليون دينار عام (2009) نتيجة تداعيات الازمة المذكورة وبعد تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة المذكورة عادت اسعار النفط الى الارتفاع من جديد حتى وصلت الى (98090.0) مليون دينار عام (2011) غير أن هذا الارتفاع لم يستغرق طويلاً فبعد مرور ثلاثة سنوات انخفضت الايرادات النفطية الى (97072.0) مليون دينار عام (2014) بسبب سيطرة المجاميع على عدد من المحافظات العراقية والتحكم بالإبار النفطية في بعض تلك المحافظات ، وبعد فرض سيطرة الدولة على تلك المحافظات عادت أسعار النفط الى الارتفاع من جديد ، إذ وصلت الى (99216.3) مليون دينار عام (2019) وبعد مرور عام حصلت أزمة عالمية جديدة أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل تام وهي ما يطلق عليها بـ ( كوفيد 19) إذ انخفضت الايرادات النفطية بسبب تداعيات تلك الازمة إذ بلغت تلك الايرادات (54448.5) مليون دينار عام (2020) ، وبعد مرور ثلاثة أعوام وصلت الايرادات النفطية الى (95850.5) مليون دينار عام (2023) ، والشيء الذي يمكن قوله أنه بعد حدوث الازمة المالية العامة عام (2008) وما تركته تلك الازمة من أثار سلبية على اقتصادات العالم المختلفة ومنها العراق الذي خسر الاف الدولارات من جراء انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية باعتبار النفط السلعة الوحيدة التي يصدرها العراق الى الاسواق العالمية وهو ما انعكس على حجم الايرادات التي كان يحصل عليها العراق من جراء هذه المادة وبعد الأزمة المذكورة مباشرةً أي في عام (2009) طرح العراق مشروع جديد يهدف الى تطوير الحقول النفطية وزيادة طاقتها التصديرية وهو بات ما يعرف **بـ(جولات التراخيص)** وهي أحدى أبواب الاستثمار الاجنبي المباشر .

**جدول(1)يوضح الايرادات العامة و النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023) (مليون دينار)**

| السنوات | الايرادات العامة (مليون دينار) | معدل التغير السنوي % | اجمالي الايرادات النفطية | النفقات العامة (مليون دينار) | معدل التغير السنوي % |
|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | **32988850** | ـــــ | **24160.0** | **32117491.3** | ـــــ |
| 2005 | **40435740** | **22.57** | **39625.0** | **26375175.1** | **-17.88** |
| 2006 | **49055545** | **21.32** | **46633.0** | **38806679.3** | **47.13** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **0.58** | **39031232.2** | **50744.0** | **12.05** | **54964850** | 2007 |
| **52.19** | **59403374.7** | **74357.0** | **46.71** | **80641041** | 2008 |
| **-6.42** | **55589721** | **51719.0** | **-31.49** | **55243526** | 2009 |
| **26.16** | **70134201** | **63594.0** | **27.03** | **70178223** | 2010 |
| **12.30** | **78757667** | **98090.0** | **55.04** | **108807390** | 2011 |
| **33.50** | **105139575** | **116597.0** | **9.80** | **119466403** | 2012 |
| **13.30** | **119127556** | **110890.0** | **-4.86** | **113660075** | 2013 |
| **-5.82** | **112192126** | **97072.0** | **-7.13** | **105553850** | 2014 |
| **-26.19** | **82813611** | **51312.0** | **-31.27** | **72546345** | 2015 |
| **-11.16** | **73571003** | **44267.0** | **-25.00** | **54409270** | 2016 |
| **2.61** | **75490115** | **6507.0** | **42.30** | **77422172** | 2017 |
| **7.13** | **80873189** | **95619.8** | **37.65** | **106569834** | 2018 |
| **38.15** | **111723523** | **99216.3** | **0.94** | **107566995** | 2019 |
| **-31.90** | **76082443** | **54448.5** | **-41.25** | **63199689** | 2020 |
| **35.18** | **102849659** | **95270.3** | **72.60** | **109081464** | 2021 |
| **13.72** | **116959582** | **97600.0** | **48.24** | **161697437** | 2022 |
| **5.56** | **123465731** | **95850.5** | **7.83** | **174352421** | 2023 |

**المصدر: النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة للبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية للمدة(2004 – 2024)**

**- (معدل التغير السنوي =** $\frac{\text{القيمة في السنة الحالية– القيمة في السنة السابقة}}{\text{القيمة في السنة السابقة}}$ **x 100)**

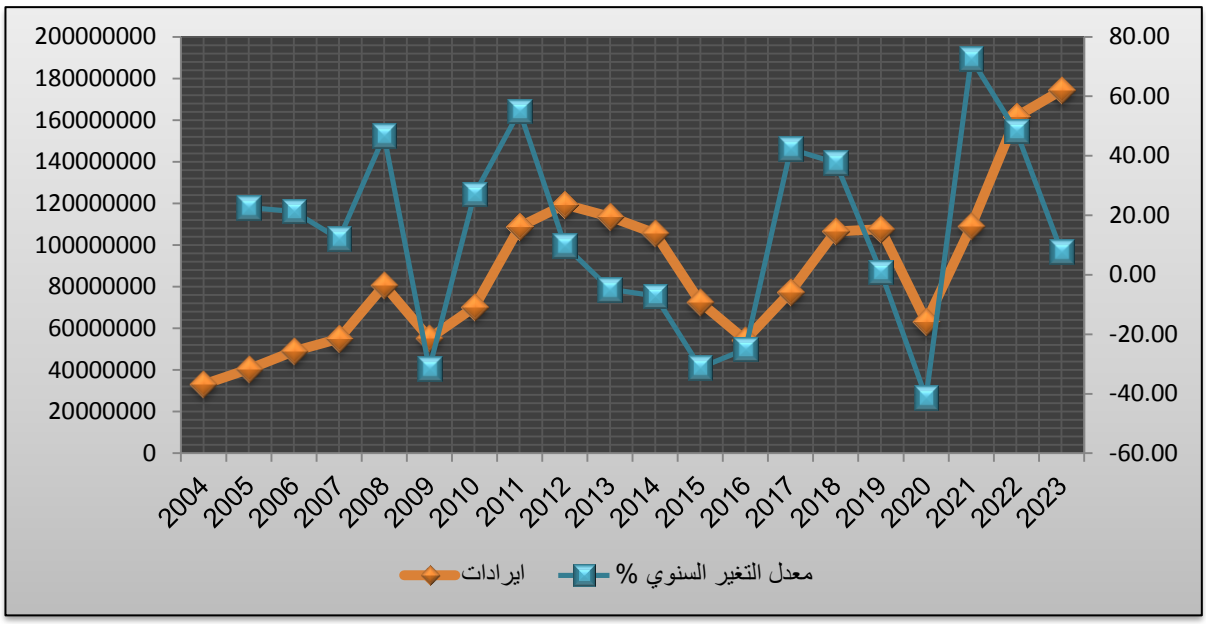


**الشكل: - (1) مسار الايرادات العامة ومعدل التغير السنوي في العراق للمدة (2004-2023).**

**المصدر: - من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) والاستعانة ببرنامج(Excel) .**

**بينما الشكل (2) يوضح التذبذبات الحاصلة في النفقات العامة تبعاً لتوجهات تلك النفقات**

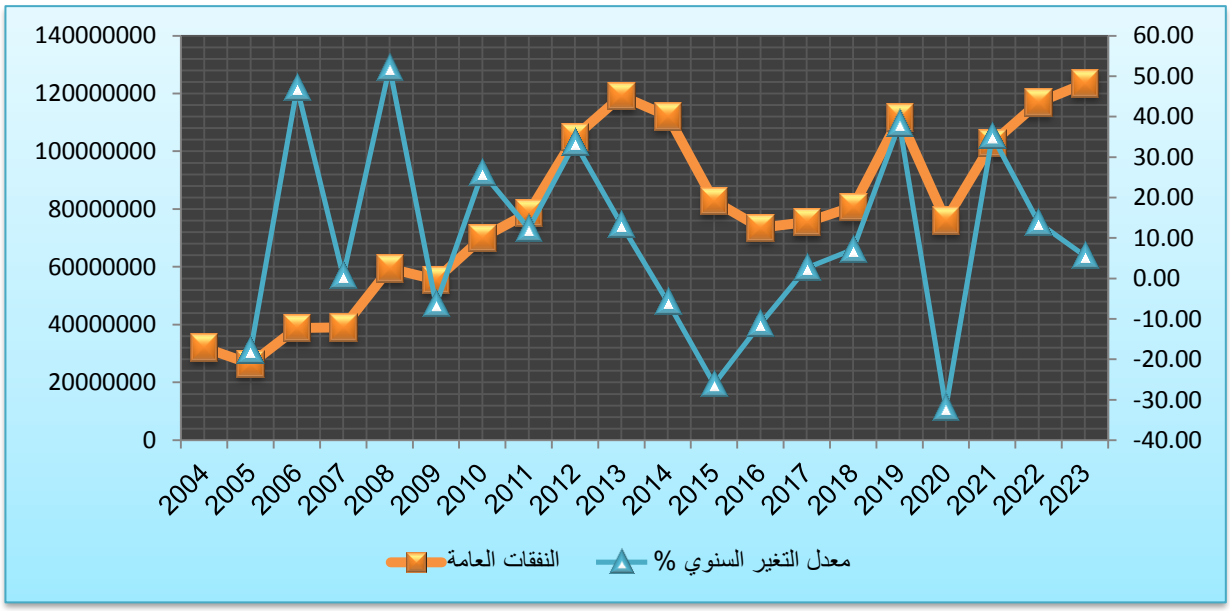


**الشكل: - (2) مسار النفقات العامة ومعدل التغير السنوي في العراق للمدة (2004-2023).**

**المصدر: - من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) والاستعانة ببرنامج(Excel) .**

**ثانيا :تحليل واقع عجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي .**

من خلال الجدول (2) والشكل البياني (3) نجد إن الموازنة العامة للعراق خلال المدة (2004-2023) قد حققت فائض في موازنتها باستثناء أربعة سنوات فخلال المدة (2004-2008) بلغت الإيرادات العامة في العراق (32982736) مليون دينار عام (2004) محققه بذلك فائض قدره (865.245) مليون دينار؛ إذ اخذت معدلات الفائض بالارتفاع بين عامي (2005-2008) إذ بلغت قيمة الإيرادات العامة عام (2008) (80641182) مليون دينار ، يقابلها جانب النفقات العامة إذ بلغت (59.403.375) مليون دينار؛ إذ كان فائض في الموازنة العامة للدولة بلغت قيمته (20848807) مليون دينار لعام (2008)، بمعدل تغير بلغ (35.98%)، وذلك بسبب الازمة المالية العالمية التي كانت اثارها واضحة على انخفاض اسعار النفط الخام، ولكون اقتصاد العراق اقتصاداً احادياً ونتج عن ذلك انخفاض الايرادات العامة للدولة نتيجة لانخفاض العوائد النفطية، والذي حقق عجزاً في الموازنة العامة خلال تلك المدة، ثم سجل هذا العجز انخفضاً واضحاً خلال المدة (2009-2010) ليصل في عام (2009 ) إلى (345.672-) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (101.63-%) اما في عام (2010 ) فقد سجل ادنى قيمة للفائض خلال مدة البحث إذ بلغت (44022) مليون دينار ، ويعزى سبب هذا التراجع إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي تشكل جزءاً كبيراً من الإيرادات العامة بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً بعد ازمة الرهن العقاري التي حصلت في الولايات المتحدة الامريكية، وبعد ذلك عاد الفائض بالارتفاع من جديد خلال المدة (2011 -2014)؛ إذ سجل اعلى قيمة للفائض خلال مدة البحث إذ بلغت عام (2011) (30049726) مليون دينار بمعدل تغير بلغ (68160.70%)، اما في عام (2014 ) بلغت قيمة العجز (6.639.167-) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (33.66-%) وذلك الانخفاض معدل الإيرادات العامة بسبب انخفاض الصادرات النفطية صاحبها انخفاض في اسعار النفط الخام عالمياً، بسبب انهيار المناطق التي سيطرت عليها عصابات داعش الإرهابية، كما استولى على اجزاء كبيرة من العراق وسوريا الا إن هذه الانخفاض ايضاً بسبب حجم الانفاق العسكري والانفاق على هجرة السكان من مناطق سكناهم، ثم اخذ هذا المعدل الفائض بالانخفاض فخلال المدة (2015 – 2016) وصل العجز إلى (4011263-) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (39.58-%) في عام (2015)اما في عام (2016) بلغ عجز الموازنة العامة (19162166-) مليون دينار ، وبمعدل تغير بلغ (377.71%) يرجع سبب هذا العجز إلى تزامن تلك المدة مع الازمة المزدوجة المتمثلة بانخفاض اسعار النفط والركود الاقتصادي، وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة وذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة والتي تصل في بعض الاعوام الى (95%) سنوياً ، بسبب هبوط اسعار النفط الخام واستيلاء عصابات داعش الارهابية على الكثير من الآبار النفطية والمنافذ الحدودية بين العراق وسوريا، فضلاً عن زيادة النفقات العامة وذلك بسبب سوء الوضع الامني وزيادة النفقات العسكرية لمواجهة تلك العصابات، اما خلال المدة (2017-2018) فقد سجلت فائضاً، ففي عام (2017) بلغ حجم الفائض (1932840) مليون دينار وبمعدل تغير بلغ (110.09-%)، ثم أخذ هذا الفائض بالارتفاع ففي عام (2018) بلغ إلى (25696645) مليون دينار ، وبمعدل تغير بلغ (1229.48%)؛ وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات العامة، مقارنةً بالنفقات العامة، ويعزى ذلك الارتفاع إلى استعادة بعض الآبار النفطية والمنافذ الحدودية التي كانت تحت سيطرة العصابات الارهابية داعش وزيادة معدلات الصادرات النفطية التي أدت إلى ارتفاع الإيرادات لتغطية النفقات، كذلك ارتفاع كل من الضرائب والرسوم وارباح القطاع العام. اما خلال المدة (2019 – 2020) كان هناك عجز واضح في الموازنة العامة حيث بلغ في عام (2019) (4153527-) مليون دينار ، وبمعدل تغير سالب بلغ (116.16-%)، ثم استمر هذا العجز حتى عام (2020) إذ بلغ اعلى قيمة له (12882754-) مليون دينار ، ومعدل تغير بلغ (210.16%)؛

وذلك بسبب زيادة النفقات العامة وخاصة الطبية منها مقارنةً بالإيرادات العامة، بعد انتشار فايروس جائحة كورونا وما خلفته من اثار سلبية على اسعار النفط وغلق الطرق والمنافذ الحدودية، أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات العامة بشكل كبير جداً، نتيجة لاعتماد العراق على الإيرادات النفطية وبنسبة عالية، كان له تأثير واضح على اتجاه الموازنة العامة خلال مدة البحث ففي عام (2021) اذ بلغ مقدار الفائض في الموازنة (6232078) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (148.38-%) ، وخلال عام (2023) كان هناك فائض في الموازنة العامة إذ بلغ (50886690)مليون دينار بسبب ارتفاع اسعار النفط اضافة الى تحسن الوضع الصحي و الاقتصادي بين بلدان العالم وفتح المنافذ وسريان الحركة التجارية في مختلف بلدان العالم خلال مدة البحث.

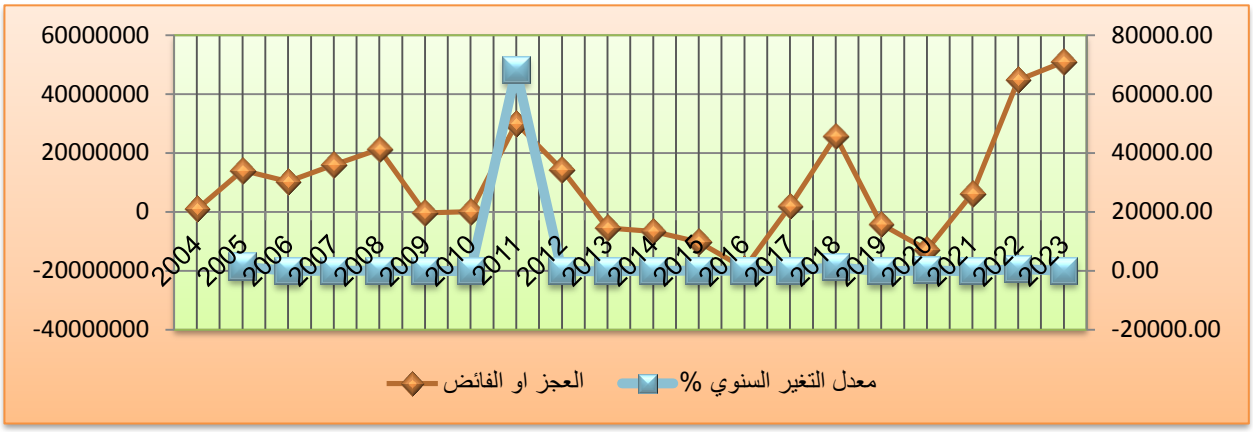


**الشكل: - (3) مسار عجز و فائض الموازنة ومعدل التغير السنوي في العراق للمدة (2004-2023).**

**المصدر: - من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) والاستعانة ببرنامج(Excel) .**

**جدول(2) يوضح العجز و الفائض في الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023) (مليون دينار)**

| السنوات | العجز او الفائض | معدل التغير السنوي % |
|---|---|---|
| 2004 | 871358.7 | —— |
| 2005 | 14060564.9 | 1513.64 |
| 2006 | 10248865.7 | -27.11 |
| 2007 | 15933617.8 | 55.47 |
| 2008 | 21237666.3 | 33.29 |
| 2009 | -346195 | -101.63 |
| 2010 | 44022 | -112.72 |

| | | |
|---|---|---|
| **68160.69** | **30049723** | **2011** |
| **-52.32** | **14326828** | **2012** |
| **-138.16** | **-5467481** | **2013** |
| **21.41** | **-6638276** | **2014** |
| **54.67** | **-10267266** | **2015** |
| **86.63** | **-19161733** | **2016** |
| **-110.08** | **1932057** | **2017** |
| **1230.01** | **25696645** | **2018** |
| **-116.18** | **-4156528** | **2019** |
| **209.94** | **-12882754** | **2020** |
| **-148.37** | **6231805** | **2021** |
| **617.90** | **44737855** | **2022** |
| **13.74** | **50886690** | **2023** |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:**

**- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة، نشرات سنوية مختلفة للمدة (2004-2021).**

**المبحث الثالث : العلاقة بين الايرادات العامة و النفقات العامة و عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي .**

**اولا : العلاقة بين الإيرادات العامة و عجز الموازنة العامة .**

هناك علاقة وثيقة بين الإيرادات العامة وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي، حيث تؤثر التغيرات في الإيرادات بشكل مباشر على قدرة الحكومة على تلبية نفقاتها، وتظهر بيانات الاقتصاد العراقي للفترة 2004-2023 وجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة وعجز الموازنة.

إذ إن ارتفاع الإيرادات العامة يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة: عندما ترتفع الإيرادات العامة، يكون لدى الحكومة أموال أكثر لتمويل نفقاتها، مما يؤدي إلى انخفاض الحاجة إلى الاقتراض وانخفاض الإيرادات العامة يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة: عندما تنخفض الإيرادات العامة، يجب على الحكومة، أما خفض نفقاتها أو زيادة الاقتراض لتغطية الفجوة المالية.

الإيرادات النفطية هي المصدر الرئيس للإيرادات العامة: يعتمد العراق بشكل كبير على إيرادات النفط، والتي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة. وبالتالي، فإن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على عجز الموازنة، فضلاً عن الفساد والتهرب الضريبي يؤثران سلبًا على الإيرادات العامة: أدى الفساد والتهرب الضريبي المستشريان في العراق إلى تقليص الإيرادات العامة وزادا من عجز الموازنة.

من خلال الشكل (4) نجد ان في عام 2014، أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض حاد في الإيرادات العامة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عجز الموازنة، وخلال عام 2019، أدى تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات غير النفطية إلى انخفاض كبير في عجز الموازنة، اما في عام 2020، كان لوباء (كوفيد-19) تأثير سلبي على الإيرادات العامة، مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة مرة أخرى، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الايرادات العامة وعجز الموازنة وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية.

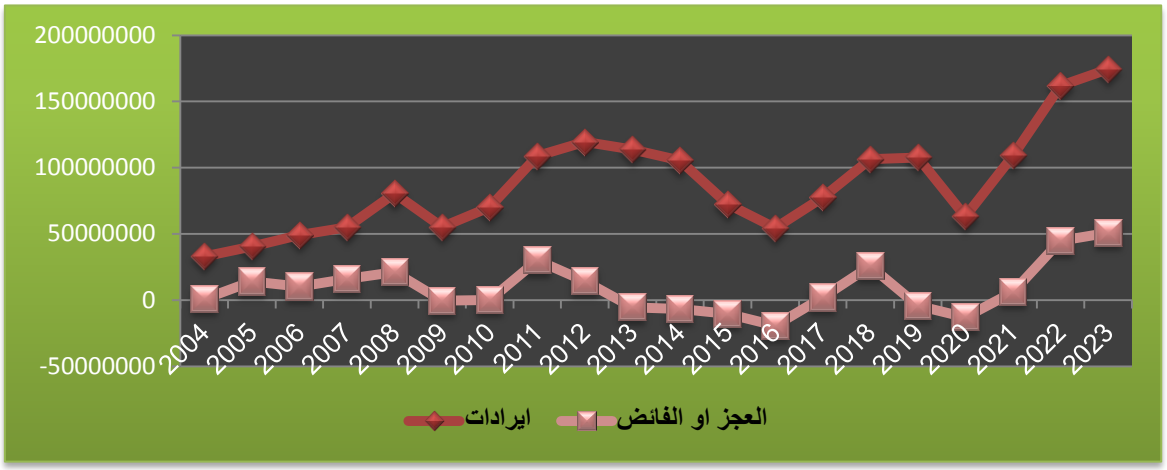


**الشكل: - (4) العلاقة بين الايرادات العامة و عجز او فائض الموازنة في العراق للمدة (2004-2023).**

**المصدر: - من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1و2) والاستعانة ببرنامج(Excel) .**

**ثانيا: العلاقة بين النفقات العامة وعجز الموازنة العامة.**

العلاقة بين النفقات العامة وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي خلال الفترة من 2004 إلى 2023 تبرز أهمية وجود علاقة قوية بين النفقات العامة وعجز الموازنة، اذ تعتمد زيادة النفقات العامة على عوامل مثل الإنفاق الأمني ودفع أجور ورواتب موظفي القطاع العام، من الضروري أن تتخذ الحكومة تدابير لخفض النفقات غير الضرورية وتحسين كفاءة الإنفاق من أجل تقليل عجز الموازنة والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

إذ إن ارتفاع النفقات العامة يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة: عندما تنفق الحكومة أكثر مما تجمع من الإيرادات، ينتج عن ذلك عجز في الموازنة، اما انخفاض النفقات العامة يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة: عندما تقلل الحكومة نفقاتها، يكون لديها فجوة مالية أصغر لسدها من خلال الاقتراض أو زيادة الإيرادات.

اضافة الى ان يُخصص جزء كبير من النفقات العامة للأجور والرواتب: يُخصص العراق جزءًا كبيرًا من نفقاته العامة لدفع أجور ورواتب موظفي القطاع العام، مما يحد من قدرته على خفض النفقات بسهولة ، فضلا عن الفساد وسوء إدارة

الأموال العامة يساهمان في ارتفاع النفقات: أدى الفساد وسوء إدارة الأموال العامة في العراق إلى زيادة النفقات غير الضرورية وإهدار الموارد، من خلال الشكل (5) نجد انه في عام 2008، أدت زيادة كبيرة في الإنفاق العام، مدفوعة إلى حد كبير بزيادة الإنفاق على الأمن، إلى زيادة كبيرة في عجز الموازنة، اما في عام 2015، أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض حاد في الإيرادات العامة، مما أجبر الحكومة على خفض النفقات العامة لتقليل من عجز الموازنة ، بينما خلال عام 2020، كان لوباء (كوفيد-19) تأثير سلبي على الإيرادات العامة، مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة على الرغم من خفض النفقات العامة ، ويوضح الشكل المذكور العلاقة طردية بين النفقات العامة و عجز الموازنة وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية.

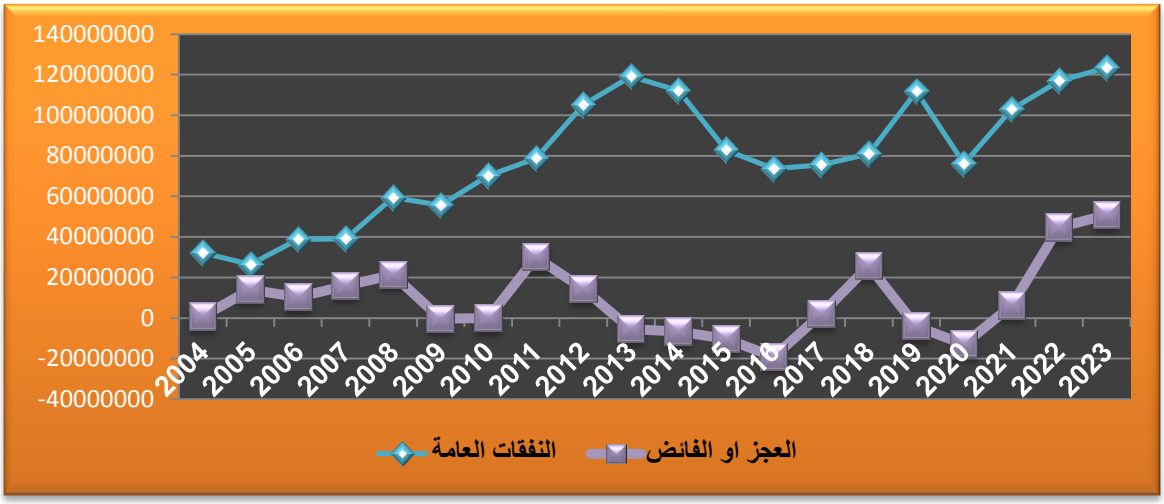


**الشكل: - (5) العلاقة بين النفقات العامة و عجز او فائض الموازنة في العراق للمدة (2004-2023).**

**المصدر: - من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (1و2) والاستعانة ببرنامج(Excel)**

ختاماً يمكن القول : إن تنويع الايرادات العامة يعطي صورة واضحة لوضعي السياسة المالية على أخذ هذا التنوع بنظر الاعتبار عند الاقدام على وضع موازنة عامة للدولة على أن يتم من وجهة نظر أخرى وضع النفقات العامة في المكان المخصص لها وفقاً لسلم الأولويات، وهذه هي وجهة نظر الباحث التي تتطابق مع فرضية البحث التي أثبتناها.

## الاستنتاجات و التوصيات

### اولا: الاستنتاجات :

توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات وهي كما يلي :

1. ثبات فرضية البحث بوجود علاقة ايجابية بين الايرادات العامة و عجز الموازنة ، ووجود علاقة سلبية بين النفقات العامة و الموازنة العامة .
2. أهمية تنويع الإيرادات اذ يُظهر البحث أن تنويع الإيرادات العامة يعد أمرًا حيويًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، إذ أن الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات، مثل النفط، يمكن أن يؤدي إلى تقلبات اقتصادية كبيرة.

3. العلاقة بين الإيرادات والنفقات، هناك علاقة معنوية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث أن زيادة الإيرادات يمكن أن تساعد في تقليل العجز في الموازنة. في المقابل، فإن زيادة النفقات العامة دون زيادة موازية في الإيرادات تؤدي إلى تفاقم العجز.
4. تأثير العجز على الاستقرار الاقتصادي اذ يُعتبر العجز في الموازنة العامة عائقًا أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي. لذا، فإن تقليل العجز من خلال تحسين إدارة الإيرادات والنفقات يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار وضبط التقلبات الاقتصادية.
5. يُبرز البحث أهمية فهم العلاقة بين الإيرادات والنفقات في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مما يساعد صانعي السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين الوضع الاقتصادي في العراق.

**ثانيا :التوصيات:**

يوصي البحث بما يلي :

1. تنويع مصادر الإيرادات، يُوصى بتطوير استراتيجيات لتنويع مصادر الإيرادات العامة، بما في ذلك تعزيز القطاعات غير النفطية مثل السياحة، الزراعة، والصناعات التحويلية. يجب أن تتضمن السياسات الحكومية حوافز لجذب الاستثمارات في هذه القطاعات.
2. ينبغي على الحكومة العمل على تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال مراجعة البرامج والمشاريع الحكومية، وإلغاء أو تعديل المشاريع غير الفعالة. يجب أن تكون هناك آليات لمراقبة الأداء وضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
3. يُوصى بتطوير نظام ضريبي شامل وعادل يساهم في زيادة الإيرادات العامة. يجب أن يشمل ذلك توسيع قاعدة دافعي الضرائب وتحسين جمع الضرائب، بالإضافة إلى تقديم حوافز للامتثال الضريبي.
4. يجب تعزيز الشفافية في إدارة المالية العامة من خلال نشر تقارير دورية عن الإيرادات والنفقات العامة. كما ينبغي إنشاء آليات للمساءلة لضمان استخدام الأموال العامة بشكل فعال.
5. يُنصح بإجراء تقييمات دورية للسياسات المالية الحالية لتحديد مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية. يجب أن تشمل هذه التقييمات تحليل تأثير العوامل الخارجية مثل تقلبات أسعار النفط.

**المصادر :**


**1.** العبيدي، منى حبيب (٢٠٢١). العلاقة بين عجز الموازنة العامة والمديونية العامة في مصر للمدة ٢٠١١ - ٢٠٢٠ مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد ٢٥.

**2.**الحاج، طارق، (2009)، المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

**3.**الحسيني، عرفان تقي (2002)، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية.

**4.**حمد، مخيف جاسم، (2021)، أثر الموازنة العامة على التنمية البشرية المستدامة في العراق للمدة (2004-2019)، باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (17)، العدد (54)، العراق.

**5.**الخطيب، خالد شحادة، وشامية، احمد زهير، (2003) أسس المالية العامة، الطبعة الاولى، دار وائل، عمان، الاردن .

**6.**خليل، علي محمد، وسليمان احمد اللوزي (2013)، المالية العامة، دار الزهران للطباعة والنشر، عمان، الاردن .

**7.**دراز، حامد عبد المجيد (2006)، السياسات المالية (الجزء الاول)، الطبعة (11)، الاسكندرية، مصر.

**8.**الزبيدي، حسين بن سالم جابر (2011)، التضخم والكساد، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

**9.**زكي، رمزي (١٩٩٢) الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، ط1، دار سيناء للنشر والتوزيع، القاهرة.

**10.**العاني، عماد محمد (2018)، اقتصاديات المالية العامة، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

**11.**عبد الحميد، عبد المطلب (2010) الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر .

**12.**علوان، غفران حاتم (٢٠١٩). قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في اطار التكامل المشترك للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١5 ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد ١١١.

**13.**الكتبي، محمد بشير (٢٠٠٨). المالية العامة المعاصرة، بدون مطبعة، العراق

**14.**منصور، ميلاد يونس، (2004)، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، جامعة الفاتح، الجزائر.

**15.**ناشد، سوزي عدلي، (2006)، المالية العامة- الايرادات – الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

**16.**ناصر، عبير علي (2019)، دور ادوات السياسة المالية في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وفق شروط صندوق النقد الدولي، بحث تطبيقي في وزارة المالية العراقية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد14، العدد48، بغداد، العراق.

**17.**ناصر، عبير علي (2019)، دور ادوات السياسة المالية في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وفق شروط صندوق النقد الدولي، بحث تطبيقي في وزارة المالية العراقية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد14، العدد48، بغداد، العراق .

**18.**نصر الله، عباس محمد، (2007)، المالية العامة والموازنة العامة، منشورات زين الحقوقية والادبية، بيروت، لبنان.

**19.** -وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة، نشرات سنوية مختلفة للمدة (2004-2021)